

الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصير فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي».

لقد رفعت جميع القيود التي كانت «تحتصر» دور منظمة التحرير الفلسطينية بموجب ميثاق ١٩٦٤. أما المادة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة والحمه فقد ألغيت جملة وتفصيلاً.

أما بشأن الأنظمة العربية، فالمادة الثامنة والعشرون واضحة كل الوضوح في قولها: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية».

وأخيراً يذكر فيصل حوراني^(٤١) أن جدالاً قام بشأن الحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وتشكل المادة ٢٩ التي تؤكد أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير وطنه واسترداده...» رداً واضحاً على المطامع الهاشمية في الضفة الغربية، وعلى نظريات «القوميين العرب» الذين لا يهمهم الا عربوية الضفة وغزة. الا ان النص بقي غامضاً، وظل مستقبل «الأراضي المحتلة» غير واضح بالنسبة لمنظمة التحرير. (وهذا ما سنراه في مكان آخر).

وهكذا فقد شهدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني انتصار موضوعات حركة فتح. لن يكون ثمة تنكّر للطابع العربي الذي يرتديه الكفاح لأجل التحرير، لكن هذا الكفاح هو في الدرجة الأولى فلسطيني. وتغيّر اسم «الميثاق القومي» فأصبح «الميثاق الوطني».

وإذا كانت قد غابت اية اشارة الى الدولة الفلسطينية، سواء في الميثاق أم في النظام الأساسي أم في البيان الطويل الصادر عن المجلس^(٤٢)، الا انه ورد في هذا البيان الختامي، دون سواء، كلام عن مسألة الدولة في الضفة الغربية وغزة. فقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن رفضها الصريح لخلق ما تسميه «الدولة الفلسطينية الوهمية».

قد يثير هذا التقويم الدهشة، سيما وقد رأينا كيف ايدت فتح فكرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة. ويكتب أبوإياد نفسه قائلاً: «منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧... تقدّم فاروق القدومي من اللجنة المركزية في فتح بتقرير سياسي يعرض فيه الاستراتيجية والتكتيك اللذين يجب ان تتبناهما حركتنا. وفي هذه الوثيقة الأتفة، نجده يقترح علينا ان نعلن تأييدنا لقيام دويلة في الضفة الغربية وغزة في حال إعادة اسرائيل لهذه الأراضي التي كانت تحتلها لتوها. وأكد أن الهدف ليس مطابقاً على المدى القصير والمتوسط لحق الشعب الفلسطيني في امتلاك اية قطعة من وطنه وحسب، وانما يستجيب كذلك لتحليل موضوعي للظروف. وبالفعل، فانه كان من البديهي انه كائناً ما كانت انطلاقاً وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فانها تظل في المستقبل المنظور،